

# النحو الاقتصادي وتطور السكان والعمالة في البحرين

النمو الاقتصادي وتطور السكان والعمالة في البحرين

الدكتور محمد سعيد الحديشى

المدرس في قسم الجغرافية

## مقدمة

يلحظ الزائر لهذا البلد العربي الشقيق نهضه اقتصادية واجتماعية تلمس طريقها في ضوء تخطيط علمي مدروس . وقد اتيحت لي فرصة الاطلاع والوقوف على جوانب هذه النهضة . الا ان الواجب العلمي والقومي في الوقت نفسه يدفعني الى ابداء بعض الملاحظات عسى أن يكون لها نفع يجنب الباحثين في هذا المضمار بعض عثرتهم .

وليسنا هنا في مجال بحث مختلف جوانب الموضوع وإنما سنقتصر دراستنا على الجانب البشري لما لهذا من أهمية بالغة في مختلف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ان لم يكن عمادها الاول والاخير .

فإذا كان قد قدر للبحرين ان تكون عروسه الخليج بسبب موقعها الجغرافي في منطقة وسط من الخليج العربي ومركزها التجارى القريب من ساحل الخليج الغربى من ناحية وسهولة الانتقال إليها من ساحله الشرقي فإن لذلك اثر كبير في تكوين سكانها ومكانتها التي سوف تزداد على مر الأيام أهمية وتقدمها وازدهارا ورقيا لأن فيها من الطاقات البشرية والمعدنية والزراعية ما يؤهلها لذلك .

ان سكان البحرين كغيرهم من سكان سواحل الخليج العربي ، عرب انحدروا من سلالات عربية كان بعضها يقطن من عهد بعيد والبعض الآخر انحدروا اليها من جماعات عربية من الجزيرة العربية على مر العصور وطبعتها بطابعها العربي المميز . الا ان الفترة القصيرة التي خضعت بها لنفوذ الاجنبي شجعت هجرات جماعات مسلمة بشكل واضح اضافت الى مجموعة سكانها العربية مجموعات صغيرة اخرى هاجرت من جنوب شرق آسيا ومن الجهات المجاورة لها من ناحية الشرق . وقد تزايدت هجرة الجماعات غير العربية من الجهات الانفة الذكر في فترة الاحتلال البريطاني نتيجة لتشجيعها سياسة الاستيطان فيها . وقد بزت هجرة هذه الاقليات المهاجرة الغير عربية المجموعة العربية في مكانتها الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بذلك من نواحي اخرى .

وعليه كان جانب من هذه الدراسة يتعلق بكشف طبيعة هذه الهجرة وتأثيرها على النواحي التي اشرنا إليها انفا ولاسيما فيما يتعلق بجوانب التنمية الاقتصادية التي ترتبط بتطور السكان والقوى العاملة .

ان التطور السكاني المحظوظ في دولة أمارة البحرين يتطلب تنمية اقتصادية سريعة متوازنة للمحیولة دون ان تبق نسبة التخلف التي تعانى منها الامارة أعلى من نسبة النمو الاقتصادي أو ما يعادلها . فضلا عن هذا فان مثل هذه تحول دون النكسات والاختنافات التي قد يسببها التطور والاندفاع في جانب والبطيء في جانب اخر في فروع الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وحتى تكون التنمية الاقتصادية واضحة الاهداف متكاملة الجوانب لابد لنا ان نأخذ بنظر الاعتبار الخصائص التي تميز السكان والقوى العاملة والنشاط الاقتصادي في دولة امارة البحرين كبلد نموذجي في هذه الدراسة .

فعلى سبيل المثال . ان اقامة معمل الالمنيوم في مطلع عام ١٩٧١ في البحرين لم يرتكز على خبرة أو مواد خام أو رأس مال وطني فيما عدا مصدر الطاقة .



وبعبارة اخرى ان العامل الاساسي الذي حدا الاستثمارات الاجنبية الى اقامة هذا المصنع وموافقة البحرين على ذلك هو رخص الایدى العاملة المستوردة ومصدر الطاقة وموقع البحرين الاقتصادي بالنسبة لسوق منتجات هذا المعمل والتي تمثل في النهضة العمرانية التي تشهدها منطقة الخليج العربي \*

ان مثل هذا النوع من التصنيع رغم دلالته الظاهرية من الناحية الاقتصادية لا يلعب دورا ايجابيا في التنمية الصناعية في البلاد بل ربما كان العكس هو الصحيح وذلك لانه لا يتفق وامكانيات البلاد من النواحي التي اشرنا اليها افنا من ناحية ولا يكون متكاملا صناعيا مع ما موجود حاليا او مما يمكن انشاءه في المستقبل من صناعات . فان رأس المال الاجنبي المستثمر في مختلف النواحي الاقتصادية وفق خطط مدروسة تهدف في آخر الامر الى انعاش اقتصاد البلاد والنهوض به . وانما كان القصد من رأس المال المستثمر استغلال موارد البلاد لصالح مناطق تقع خارج حدودها السياسية . اذ ينحصر استثمار الموارد الحالية الاجنبية ونشاط الفنين والخبراء في تعبيد الطرق وانشاء المطارات والموانئ ومد اتاييب نقل الزبيب وغيرها من المنشآت لاغراض عسكرية وتجارية في آن واحد . لذا تختلف حصيلة الاستثمارات الاجنبية في زيادة صادرات الامارات من مواردها الخام ولا سيما الموارد غير المتعددة كالنفط مثلا<sup>(١)</sup> . ومعنى هذا ان طبيعة الاستثمار هنا يهدف الى استزاف موارد البلاد واستغلال طاقاتها لا العمل على تنميتها والحفاظ عليها \*

ان الاحتكارات البترولية الامبرialisية مثلا عملت بشكل متعمد ولفتره طويلة على جعل اقتصاد الامارات العربية المنتجة للنفط ، ومنها دولة امارة

---

(١) عبدالله الطريقي ، تعاون لاستغلال ، مجلة نفط العرب عدد ٢ ، السنة السابعة تشرين ثانى ١٩٧١ ص ٧ . - ٣٩٠ -

البحرين ، متأخراً وتابعاً ومضطرباً وحيد الجانب . وعملت أيضاً على  
اضعاف هذه الامارات وارهاق ميزانياتها بالنفقات غير الاتاجية . اضافه  
الى ان عوائد النفط والميزانيات المالية في امارات الخليج العربي المتوجهة  
للنفط تتفق في الغالب ومصلحة مجموعة صغيرة من الفئات المالكة .

ولذا فان هذه الامارات في الوقت الحاضر بما في ذلك البحرين  
تعتمد اعتماداً كلياً على سد حاجاتها الضرورية من سلع غذائية ومصنوعة  
عن طريق الاستيراد من الخارج . ويظهر هذا بوضوح من ارتفاع نصيب  
الفرد من الاستيراد مما يفوق الدول العربية الأخرى .

وبناء على ذلك تصبح خطط التنمية الاقتصادية المقصودة امراً ضرورياً  
وحاسماً لوضع حد لمثل هذا النوع من التخطيط الذي يحرم البلاد من  
تنمية مواردها وجعلها عاجزة عن سد ابسط المتطلبات . ويمكن في هذه  
الحالة ان تصبح عوائد النفط المتزايدة دعامة أساسية لتنفيذ برامج التنمية .  
 الا ان دراسة الجوانب المختلفة يتطلب بحثاً مطولاً مما نحن ليس بصدده  
في دراستنا هذه اذ ستقتصر على دراسة الجانب البشري ولا سيما بعض  
خصائص السكان متخذين من ذلك منطلقاً للباحثين في مختلف موضوعات  
التنمية لهذا البلد الشقيق .

وحتى نبني اسس هذه الدراسة على واقع السكان في البلاد عمدنا  
إلى الأخذ بعمليات تعدادهم التي أجريت في سنوات مختلفة في الفترة التي  
بدأت في ١٩٤١ وانتهت سنة ١٩٦٥ ولم نأخذ بتقدير السكان لعام ١٩٧١  
لأنه لم يجر وفق طرق تعداد السكان المعمول بها دولياً وإنما كان مجرد  
تخمين لا يعتمد على أساس واضح أو طريقة معهود بها .

وارجو ان لا يستشف من قولنا هذا بأن دراستنا سوف تعنى بظواهر  
السكان هنا اذ أنها سوف تؤكّد على امرتين اساسيتين :-

أ - علاقة نمو السكان بزيادة القوى العاملة •

ب - تغير التوزيع الحرفى وعلاقته بالنشاط الاقتصادي مما يلقى  
الصوء على نسبته من مجموع القوى العاملة في البلاد •

وتؤكدنا على هاتين الناحيتين يمكننا من التعرف على ظاهرتين سكانيتين  
أساسيتين هما :

١ - اتجاه النمو في اعمار القادرين على العمل من مجموع السكان •

٢ - نسبة القوى العاملة من سكان البحرين الأصليين •

#### نمو السكان في البحرين :

يرد في بعض المراجع التي تناولت دراسة البحرين اشارات إلى عدد سكانها اذ قدر عددهم عام ١٨٩٧ بحوالي ٦٨/٠٠٠ نسمة<sup>(٢)</sup> الا ان تعداد السكان الذي يمكن الاعتماد عليه هو الذي تم بين عامي ١٩٤١ و ١٩٦٥ كما مبين في الجدول أدناه •

---

(2) ABBAS FAROOGHY. " THE BAHRAIN ISLAND. (1950-1951) " NEW YORK 1951. P. 18.

جدول رقم (١)

سكن البحرين في الأعوام ١٩٤١، ١٩٥٠، ١٩٥٩، ١٩٦٥، ١٩٧٥  
والنسبة المئوية للبحرينيين وغير البحرينيين من مجموع السكان<sup>(٣)</sup>

الجنسية	النوع	١٩٤١	١٩٥٠	١٩٥٩	١٩٦٥	٪
بحرينيين	ذكور	٢٨٣٠	٨٣٣٠	١٤٣١٤	٧٨٩	
غير بحرينيين	ذكور	٨٢٣٢	٧٤٠٩	١١٨٧٣٤	٦١٤٦	
آساتذة ذكور	ذكور	٩١٧٩	٧٤٠٩	١١٨٧٣٤	٧١٤٦	
آساتذة ذكور غير بحرينيين	ذكور	٦٦٩٣	٦٦٩٣	٦٦٩٣	٦٦٩٣	
المجموع	المجموع	٣٨٣٨٩	٣٨٣٨٩	٣٨٣٨٩	٣٨٣٨٩	
آساتذة ذكور	آساتذة ذكور	٣٤٤٢	٣٤٤٢	٣٤٤٢	٣٤٤٢	
المجموع	المجموع	١٧٣٠	١٧٣٠	١٧٣٠	١٧٣٠	
٣٩٣ -	-	٥٩٥٧٠	٥٩٥٧٠	٥٩٥٧٠	٥٩٥٧٠	

(٣) دائرة المالية والاقتصاد الوطني - حكومة البحرين . المجموعة الاحصائية السنوية مكتب الاحصاء . يونيو سنة ١٩٧٠ .

ويتضح من الجدول السابق النقاط الآتية :-

(١) ان نمو السكان الاجمالي في امارة البحرين قد تضاعف خلال فترة الاربعة والعشرين عاما الاخيرة تقريبا . وبعد ان كان في حدود ٩٠ ألف نسمة عام ١٩٤١ اصبح في سنة ١٩٦٥ حوالي ١٨٢٢٠٩ ألف نسمة أي حوالي ضعف عددهم <sup>(٤)</sup> . عادا سارت هذه الزيادة بنفس نسبة النمو والاتجاه فان عدد السكان في الامارة سوف يصبح بعد أقل من ٢٥ عاما في حدود ضعف العدد الذي كان عليه في سنة التعداد الاخير ولكن قد يختلف هذا التقدير بسبب ان هذه الزيادة وتضاعف عدد السكان لم يكن ناشئ عن زيادة طبيعية في اعدادهم . وتبعا لزيادة المواليد فقد كان عام ١٩٥٩ في حدود (١٣٥ و ١٤٣ ) الف نسمة وهذه فترة قصيرة اذا ما قيست او قورنت بالفترات التي يتضاعف بها السكان في البلاد الأخرى <sup>(٥)</sup> .

فإذا اعتبرنا زيادة السكان في البحرين شبيهة بما هي عليه في الاقطاع العربي المجاورة كالكويت وال العراق حيث يبلغ معدل الزيادة الطبيعية حوالي ٣٣٪ فان مقدار الزيادة العددية الطبيعية في البحرين تقع في حدود ٣٦ ألف نسمة وذلك في الفترة الممتدة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٥ . في حين يظهر الجدول ان الزيادة بلغت ٣٩ ألف نسمة وهي زيادة لا يمكن ان تفسر الا في ضوء اعداد مهاجرة وفدت البلاد واستقرت بها . وهذا يعني ان هناك زيادة سنوية تقدر بحوالي ٢٥٠٠ نسمة منشأها خارج البلاد مما له اثره في اخلال برامج التنمية والتخطيط لخير ابنائها لا سيما اذا علمنا ان هؤلاء الشباب قادرين على العمل . ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد اشرنا اليه بشيء من التفصيل فيما يأتي من دراستنا .

وليس من احد يستطيع القول علميا ان ريف البحرين في ضوء

(٤) انظر الشكل رقم ١ ، ٢ .

(٥) المصدر السابق . ص ٦

البناء الهيكلي والمؤسسات الاقتصادية والمالية القائمة حاليا قادر ان يقدم المواد الغذائية لهذه الزيادة السكانية او ان يعمل على رفع مستوى التغذية الحالى . اي ان الزيادة السكانية المرتفعة هذه تعمل على زيادة عدد المستهلكين من ناحية و تعمل على تغير فئات السن حيث ترتفع فئات صغار السن في حالة الزيادة الطبيعية والفتات الشابه القادرة على العمل في حالة الهجرة .

وعلى الرغم من ان الاتجاهات العامة للتطور القادم للسكان في هذه الامارة غير واضحة بشكل جيد حتى الان نتيجة لعدة عوامل اهمها :-

أ - عدم تكامل الاحصاءات ووضوحها .

ب - عدم وجود احصاءات دقيقة موثوقة بها عن الهجرة الایرانية او غيرها .

ج - ان تطور الولادات والوفيات في السنوات القادمة يرتبط بصورة مباشرة بخطط التنمية الاقتصادية وسياسة الاستيطان . الا ان معدلات المواليد المرتفعة تؤدي بدورها الى ارتفاع نسبة الفتات الشابه في المجتمع البحرياني . مما يؤدي الى ارتفاع نسبة غير العاملين اقتصاديا من طلبة او افراد دون سن العمل . وتزداد هذه الظاهرة خطورة اذا عرفنا ان معظم الافراد المهاجرين الى البحرين هم الفتات الشابه . اذ تشير البيانات الاحصائية الى ان اعمار ٦٩٪ منهم في سنة ١٩٦٥ تراوح من ٣٠-١٦ سنة بعد ما كانت نسبتهم عام ١٩٥٩ حوالي ٥٣٪<sup>(٦)</sup> الا ان هؤلاء لا تظهر لهم اثار واضحة في معدلات الولادات وذلك لاسباب التالية :-

أ - ان الغالية العظمى منهم لا يستقر طويلا في البلاد اذ يعمل على جمع ما يستطيع جمعه من املاك في أقرب فرصة والعودة الى بلاده .

---

(٦) لاحظ جدول رقم (٢، ٣) .

ب - صعوبة حصول الكثير من هؤلاء المهاجرين على موافقة السلطات المحلية للإقامة والعمل في البلاد او التجنس .

ج - قلة عدد النساء المهاجرات قلة واضحة بالنسبة الى عدد المهاجرين من الرجال وقلة من يتزوج منهم كما توضح ذلك المعلومات الواردة في الجداول الملحق .

٢ - لقد بلغ معدل النمو السكاني للمحلين خلال الفترة ما بين التعدادين ١٩٥٩-١٩٦٥ (١٢٪) أي ان معدل الزيادة السنوية بلغت ٣٪ مما جعل دولة البحرين من الدول التي ترتفع فيها نسبة زيادة السكان . واذا أضفنا نسبة زيادة غير البحرينيين سواء كانت زيادة طبيعية بينهم أو زيادة ناشئة عن الهجرة فان ذلك سوف يعطينا وجها آخر .

والجدول أدناه يبين عدد السكان والسبة المئوية في السكان من البحرينيين وغير البحرينيين ومعدل الزيادة السنوية من ١٩٤١-١٩٦٤<sup>(٧)</sup> .

جدول رقم (٤)

السنة	عدد السكان	الزيادة المئوية بين التعدادين	الزيادة المئوية بين السكان للبحرينيين	الزيادة المئوية بين السكان للغير التعداديين	معدل الزيادة السنوية
١٩٤٩	—	—	—	—	٨٩٪٧٠
١٩٥٠	٢٤	٢١٪٩	١٥٪٩٥	٢٣٪١٥	١٠٩٪٦٥٠
١٩٥٩	٣٤	٣٠٪٥٤	٣٢٪١٠	٣٠٪٢٢	١٤٪٣١٣٥
١٩٦٥	٤٦	٥٧٪٣٣	٢١٪١٢	١٨٪٢٢٠٣	٢٧٪٢٩

(٧) حكومة البحرين . مكتب الاحصاء سنة ١٩٧٩ . ص ٣ .

ملاحظة : - على الرغم من ان الزيادة المتوسطة في السنة لمان تقدر بـ ٣٤٣ نسمة (٢٩٠٧) بحريين و ٩٣٦ غير بحري الا انه ليس من اللازم ان يتوزع معدل الزيادة السنوي بالتساوي خلال الفترة ما بين التعداديين وذلك لبيان هما :-

أ - ان المعدل يختلف من سنة لآخرى نتيجة لاختلاف الحالات المرضية والولادات والوفيات .

ب - ان معدل الزيادة السنوى للمهاجرين متباین من سنة لآخرى نتيجة لتباين سياسة الدولة ازاء المهاجرين والتنمية الاقتصادية .

يتضح من الجدول اعلاه ان نسبة زيادة سكان البلاد الاصليين تكون ٣٩٪ من نسبة زيادة غير البحريين . وان عدد البحريين لم يتضاعف تماما خلال ٢٤ عام ( لزيادة ٤٩٪ ) في حين ان غير البحريين قد زاد عددهم مرتين ونصف عما كان عليه عام ١٩٤١ . وهذه دلالة لها ابعاد لميررة . فاذا استمرت نسبة الزيادة لغير البحريين بالصورة التي ذكرناها آنفا فان سكان البلاد الاصليين سيصبحون في المستقبل القريب اقلية في بلادهم . هذا الامر لا بد من معالجته والحلولة دون حدوثه .

وان حوالي ٧٠٪ من سكان البحرين دون الثلاثين اي ان ثلاثة ارباع السكان في الامارة من الشباب العاملين الذين يطمعون دائما شأنهم اخوانهم في العالم العربي الى تأكيد شخصيتهم بوسائل جديدة لتفوق والتطور والوضع الدولي والعربي في العالم .

ومن المؤكد ان الامر بالنسبة الى البحرين سيقى على ما هو عليه او يعمل على تثبيت هذا الواقع ادخال الطب الحديث الذي ادى الى قلة نسبة الوفيات قلة واضحة في المدن في حين انها لا تزال مرتفعة في الريف البحري وذلك لقلة المؤسسات الصحية العاملة فيه .

٣ - يبلغ متوسط معدل الاعمار للسكان المحليين حوالي ٢٠٣ سنة في سنة ١٩٦٥ بعد ان كان ٢٢ سنة ١٩٥٩ . حيث ان نسبة الافراد الذين تقل اعمارهم عن الثلاثين عاماً تبلغ حوالي ٧٤٪ بعد ان كانت لا تتعدي ٦٨٪ في سنة ١٩٥٩ . وتدلنا الارقام والمعدلات الانفة الذكر على مدى صغر سن السكان المحليين وأهمية ذلك من الناحية الاقتصادية حيث يتطلب هذا العدد الكبير من الخدمات والمواد الغذائية من جهة و مجالات العمل من جهة اخرى . وان مثل هذا العامل الديموغرافي من الناحية النظرية يجعل القسم الاكبر من افراد المجتمع في سن الانجاب مما يؤدي الى زيادة كبيرة في المستقبل . اذ ان هناك علاقة طردية بين درجة الخصوبة لای مجتمع من المجتمعات وحجم الفتات الشابه فيه .

ولتوضيح هذه الظاهرة نجد ان عدد الطالب في المراحل التعليمية الثلاث ، الابتدائية ، المتوسطة ، والثانوية والمدارس الدينية والصناعية والتعليم العالي في دولة البحرين قد تزايد في الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٦٥-١٩٧٠ . بنسبة كبيرة جداً بحيث وصل عدد هذا التزايد الى ٤٧٦٦ طالب بعد ان كان عددهم ٣٥٧١٥ طالباً عام ١٩٦٥ و ٢٠٨٩ طالباً فقط عام ١٩٤٥ .

٤ - ان مجموع السكان المحليين الذين تقل اعمارهم عن ١٦ سنة يتجاوز ٥٠٪ من المجموع الكلي للسكان المحليين حسب احصاء سنة ١٩٦٥ . وهذه النسبة العالية جداً تستدعي الاهتمام عند وضع خطة التنمية الاجتماعية والتعليمية وتقديم الخدمات . كما انها توضع لنا ان نصف سكان البحرين المحليين مستهلكين وغير متوجين وانهم وفي ظرف خمس سنوات سوف تصبح نسبة كبيرة منهم قوة منتجة في البحرين مما يؤدي الى خلق مشكلة كبيرة في اقتصاد الدولة ما لم تستوعب هذه الزيادة . فاذا لم تتخذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك فان ذلك سيؤدي الى هبوط دخل الفرد كما ان توزيع الدخل القومي سيصبح اقل توازناً . وذلك لأن الدولة سوف

تضطر الى رصد مبالغ اضافية كبيرة من ميزانيتها لتوفير الخدمات . وهذا يجعل زيادة السكان الطبيعية عبئا ثقيلا على عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية في دولة البحرين .

٥ - ان عدد الاناث المحليات الالاتي تراوح اعمارهن ما بين ٤٥-١٥ سنة يبلغ حوالى ٤٤٪ من المجموع الكلى للاناث مما يشير الى تزايد عدد الاناث الالاتي في مرحلة الزواج وما سيترتب عليها من زيادة طبيعية للسكان من ناحية وزيادة الطالبات للعمل من ناحية اخرى . وتشير هذه النسبة ايضا الى ان الخصوبة عالية في هذه الفئة بالرغم من انها تأخذ بالقلة كلما تطور المجتمع وتقدم في مضمون الحضارة . فهى ترتفع في الريف البحريني عنها في مدينة المنامة والمحرق كما انها تباين في مدينة المنامة ذاتها تبعا للمستوى الثقافي والاقتصادي للسكان .

### **القوى العاملة فعلا في دولة البحرين**

ان التعدادات المتوفرة عن القوى البشرية العاملة والموارد البشرية الاخرى في البحرين لا تتعدي كونها ارقاما وبيانات توافرت اثر ظهور نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٦٥ . فقد كان عدد العاملين الفعلين بعد اجراء تعداد سنة ١٩٦٥ حوالى ٥١ ألف عامل بعد ان كان عددهم ٤٤٧٩ الف عامل سنة ١٩٥٩ أو حوالى ٣٢٪ من مجموع السكان<sup>(٨)</sup> . وقد بلغ مجموع العاملين في القطاع الزراعي عام ١٩٦٥ حوالى ٢٥ الف نسمة فقط او ٤٥٪ من مجموع القوى العاملة في البلاد . وان هذه النسبة تعكس الدور الهام الذي تلجه الزراعة في اقتصاد البحرين مما يعني ان التنمية الزراعية لها اهمية في توفير اسباب العمل من ناحية ورفع اقتصاده من ناحية اخرى . ويمارس مهنة التجارة الان نحو (٨) الاف تاجر وعامل يمثلون نسبة ١٥٪

---

(٨) لاحظ جدول رقم (٥) .

من مجموعقوى العاملة الفعلية . وتشير التعدادات السكانية الى ان نسبة العاملين الفعالين المحليين قد انخفضت من مجموعقوى العاملة الفعلية من ٦٦٪ لسنة ١٩٥٩ الى ٥٩٪ لسنة ١٩٦٥ . ويمكن تعليل هذا الانخفاض في نسبة العاملين الفعالين المحليين من السكان العرب في البحرين - وبالنسبة ٧٪ بين عامي ٩٥٩/٩٦٥ الى زيادة عدد الايرانيين المهاجرين الى البحرين . في حين ان الزيادة العددية للقوى العاملة بين ٩٥٩/٩٦٥ قد بلغت ٧٧٩٥ عامل بينهم ٧٠٠ عامل بحريني فقط وان أكثر من نصف هذا العدد من العاطلين . وبعبارة اخرى ان حجم الهجرة من الايرانيين وغيرهم لا يتفق وال الحاجة الماسة الى اليد العاملة ولا سيما ان بعض ابناء البلاد لا يجدون عملا لهم<sup>(٩)</sup> .

ويمكن اجمال اهم خصائص القوى العاملة الفعلية في البحرين بال نقاط التالية :-

(١) يستدل من التعدادات ان نسبة العاملين الى مجموع السكان في البحرين قد هبطت من ٣٢٪ لسنة ١٩٥٩ الى ٢٩٪ لسنة ١٩٦٥ . وكان ذلك نتيجة التغيرات التي طرأت على التركيب العمري للسكان ما بين التعدادين في حين نرى ان خلال الفترة نفسها ارتفعت نسبة العاملين من الاجانب من ٣٥٪ الى ٤١٪ من مجموعهم الكلي لأن نسبة القتیان منهم عالية . وكذلك يظهر لنا تضاؤل هذه النسبة المؤدية اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار نسبة العاملين الفعالين المحليين بصورة منفردة حيث ان النسبة الكلية للعاملين الفعالين المحليين لا تتعدي ٢٥٪ من المجموع الكلي للسكان المحليين . ان هذه النسبة المؤدية من مجموع السكان هي التي تقوم بتوفير جميع الحاجات والخدمات لسائر السكان في امارة البحرين . وبالرغم من ان العاملين من

---

(٩) حكومة البحرين دائرة المالية . مكتب الاحصاء ١٩٦٩ هذه الارقام والنسب مستقاة من جدول (٣٠ - ٣٤) .  
- ٤٠٠ -

الذكور يمثلون حوالي ٥١٪ من مجموع الذكور في كل الأعمار إلى أن عدد العاملين البحرينيين الذكور قد زادوا النسبة ٥٪ خلال السنوات الست فيما بين التعدادين في حين ان الزيادة في عدد غير البحرينيين الذكور قد بلغت نسبتها ٣٦٪ خلال الفترة نفسها .

٢ - ان الزيادة الواقعه بين الافراد البالغين سن الرشد من السكان المحليين ما بين ١٩٦٥-١٩٥٩ كانت اكثراً من (٧) الاف نسمة . اي نزادة سنوية قدرها ١٩٪ وبهذا نجد ان الزيادة ستبقى هامة وتأثر على محفل تطور الامارة بما ينبع عنها من مشاكل متعددة وذلك ما دامت غير خاضعة للتخطيط . ويرتبط بهذه الزيادة السكانية ايضاً عدم تكافؤ توزيع السكان بصورة عامة على القطاعات الاقتصادية في الامارة . وعلى الرغم من الزراعة في البحرين تفتقر الى اليد العاملة الا ان هناك عملية تغير في طرق استغلال الارضي الزراعي وخاصة في المناطق المجاورة لمدينة المنامة اذ تحولت كثير من الاراضي الزراعية الى مناطق سكنية ، مما أدى الى تناقض ظاهر في الارضي الخصبة ، وان هذا التحول في وظيفة مساحة واسعة من الارضي الزراعية الخصبة وخروجهما من القطاع الزراعي وعملية الانتاج الزراعي . وقد أدت هذه الحقيقة الى ظاهرتين أساسيتين هما .

أ - تحول طبيعة الانتاج الزراعي والتأكيد على الزراعة الكثيفة التي تتطلب أيدي عاملة زراعية أكثر . الا ان مقدار التحول هذا لا يوازي مقدار اليد العاملة التي أبعدها عن العمل تحول وظيفة الارضي الزراعية الى مناطق سكنية .

ب - كثرة العرض من اليد العاملة بالنسبة لحاجة الارضي المستغلة في الزراعة فعلاً مما أدى الى البطالة من ناحية او على العموم قلة اجرور العاملين من ناحية اخرى تبعاً لقانون العرض والطلب .

ومما لا شك ان تحول أراضي زراعية اخرى عن وظيفتها الاولى سوف

يزيد من اليد العاملة الزراعية العاطلة ويزيد من قلة اجور العاملين فيها<sup>(١٠)</sup> .

ولذا نجد في مثل هذه الحالة ان موازنة السوق لكمية العمل العددية المتوفرة فعلاً والكمية المطلوبة من القوة العاملة في القطاع الزراعي والفرق بينهما يمثل عملاً زراعياً فائضاً وهذا يشير إلى ان هناك بطالة مستمرة وأنخفاض في التطور الاقتصادي والمعاشي للأفراد في هذا القطاع في دولة البحرين .

ان هذا التطور سيؤثر على حركة القوة العاملة واسلوب استخدامها وقدرتها على رفع معدلات الانتاج بالارتباط مع التطور في وسائل الانتاج وطرق العمل ٠٠٠ الخ .

٣ - ان الزيادة التي حدثت في قطاع العمل والاستخدام ما بين التعدادين لا تتعدي (٨) آلاف نسمة كان نصيب العمال المحليين البحرينيين فيها لا يزيد على ٢٠٪ أي ان هذه الزيادة قد استفادت منها القوى العاملة المهاجرة من خارج الامارة .

٤ - ان نسبة نمو العمالة والاستخدام للقوى العاملة خلال الفقرة الواقعة ما بين التعدادين (١٩٥٩ - ١٩٦٥) هي ٢٣٪ وتنخفض هذه النسبة انخفاضاً كبيراً وملموساً عندما تقصرها على المحليين فقط ، حيث نجد أنها لا تتجاوز ١٥٪ فقط في كل سنة . أي ان الايرانيين المهاجرين الى البحرين تكون أعمارهم على الغالب ما بين ٤٠-٢٠ سنة . أي ان نسبة زيادة الايرانيين تكون ١٪ سنوياً وان هذه الزيادة مستمرة باستمرار تدفق الايرانيين على البحرين والخليج العربي بصورة منتظمة وهذا له دلالته وأثاره الاقتصادية في دولة البحرين وامارات الخليج العربي ايضاً .

---

(١٠) الزراعة في البحرين . دليل البحرين التجاري . العدد السابع .  
حكومة البحرين ١٩٧٧ ص ١٦٣ - ١٦٨ .

٥ - ان نسبة القوى العاملة الفعلية من المحلين البالغين سن الرشد قد انخفضت من ٢٥٪ لسنة ١٩٦٥ الى ٢٢٪ لسنة ١٩٦٥ أي بانخفاض سنوي قدره ٠٠٨٠٪ وان مثل هذا الانخفاض المستمر سوف يؤدي الى زيادة نسبة العاملين الفعلين في سن الرشد من غير السكان المحلين أي زيادة قطاع الشباب في بعض المناطق بالنسبة لمجموع السكان مما يؤدي الى تدهور الحالة الاقتصادية والبناء الاقتصادي الوطني . وهذا يعني أن نسبة القوى العاملة الفعلية خلال السنوات الست التالية لعام ١٩٥٩ قد انخفضت ويدعي ان درجة التصنيع في دولة البحرين تعد مسؤولة بالاساس عن مقدار نمو القوى العاملة الصناعية وتطور اعدادها بهذه الطريقة ،<sup>(١)</sup> وعليه سوف تبقى هذه المسألة مهمة بقدر الحاجة الى التصنيع والقدرة على بناء صناعة متقدمة بمستوى ضرورة تحقيق التوازن المطلوب في نمو الفعاليات الاقتصادية وتجاوز ثغرات التطور الحالي . وقد أنشأ مركز للتدريب في شركة نفط البحرين المحدودة لغرض تطور مقدرة البحرينيين الفنية ويوجد نحو ١٤٠ موظفا من المحلين في الشركة .

بالرغم من أن دولة البحرين لا تمتلك بحكم مواردتها النفطية ووضعها الجغرافي بامكانيات كبيرة للتنمية الامر الذي يحرمها من الاستفادة من المبالغ التي ترد اليها من النفط استفادة متجنة ويصرفها اما لاستثمار جزء كبير من هذه المبالغ في مراكز أجنبية واما لاتفاقها اتفاقيات استهلاكية غير دائمة النفع للاقتصاد البحريني .

٦ - وعلى الرغم من الزيادة العددية المطلقة والنسبية التي حدثت بالنسبة الى العاملات : الا انها لا زالت منخفضة جدا حيث لم تتجاوز ٤٪ من مجموع القوى العاملة الفعلية الكلية في البحرين أي بنسبة تقل عن ٥٠٪

---

(١) بناء السفن في البحرين . دليل البحرين التجاري . العدد السابع حكومة البحرين ١٩٦٧ . ص ٧٩-٨١ .

من مجموع العاملات الكلية في الامارة . وهذا يجدر الاشارة الى انه توجد صعوبة في تحديد العاملات في النظام الزراعي .

٧ - ان العاملين بالمعنى الاقتصادي حسب نتائج تعداد السكان لعام ٩٦٥ كان ٥٣ر٢٧٤ شخصا منهم ٣١ر٢٠٠ بحرانيين وان ٣٩ر١٧٩ شخصا لم يوفقا في الحصول على أي تعليم نظامي اطلاقا منهم ٢٣ر١٢٨ بحرانيين وان ٥٠ر٩٤ ٦٨٨٢ شخصا حصلوا على مستوى تعليمي ابتدائي منهم ٤٤٥٨ شخصا حصلوا على مستوى ثقافي أو صناعي منهم بحرانيين وبلغ ٢٦٩٢ بحرانيون وان الذين حصلوا على تعليمهم الجامعي أو الدراسات العليا ١٧٥٥ شخصا بلغ عدد البحرينيين منهم ٢١٧ شخصا فقط . ويلاحظ ان القوى العاملة الاجنبية لا تتركز في الاعمال التي تتطلب مهارات وخبرات عالية لا توفر في الارادة فحسب كما هي الحال بالنسبة الى عدد كبير من الدول العربية الاجنبية ، بل تتجاوزها الى الاعمال اليدوية والمهنية التي لا تحتاج الى المهنات العالية مثل خدم المنازل الذي يقدر بـ ١٠٤٩ شخصا عمال عاميون و ٣٢٤٨ شخصا عمال في صناعات البناء .

والجدول الآتي يبين مدى التحصيل للقوى العاملة الفعلية الاجنبية في

امارة البحرين<sup>(١٢)</sup> .

المجموع الكلية	أو جامعة	تحصيل ابتدائي	تحصيل ثانوية	القطاع
٧٦٠٠	٢٦٠٠	٥٠٠٠	٢٦٠٠	حكومة فقط ومواصلات
١٤٥٠٠	١٧٠٠	١٢٨٠٠	١٧٠٠	صناعات اخرى
٢٢١٠٠	٤٣٠٠	١٧٨٠٠	١٧٨٠٠	المجموع :

(١٢) حكومة البحرين . دارئة المالية - التعداد الرابع لسكان البحرين . مكتب الاحصاء ١٩٦٩ . ص ٤٢ .

يلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية القوى العاملة الأجنبية ذات مستوى ثقافي واطئ حيث تكون نسبتهم ٥٨٠٪ من مجموع القوى العاملة الأجنبية وإن الحاصلين على مستوى ثانوي أو أكثر لا تتجاوز نسبتهم أكثر من ١٩٥٪ من مجموع الأجانب العاملين في البحرين .

ولم يكن حظ البحرينيين أسوأ من القوى العاملة الأجنبية فيما عدا المستوى الجامعي حيث كانت نسبة البحرينيين الذين لديهم هذا المستوى التعليمي ٧٠٪ فقط من مجموعهم الكلي في حين أن النسبة فيما بين غير البحرينيين كانت عشرة أضعاف تلك النسبة ٧٪ وما يلفت النظر أيضاً أن هناك تسع فتيات بحرينيات حصلن على مستوى جامعي في حين كان عدد غير البحرينيات اللاتي حصلن على دراسات عليا ٣٤٩<sup>(١٣)</sup> :

يتضح لنا مما سبق أنه ما لم تراع عملية التنسيق والتوازن بين التطور السكاني والقوى العاملة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإمارة فإن خلاها كبيرة لابد أن يقع في مسيرتها على طريق التطور والتنمية . وقد يستفحـل الامر مع الزمن ، ويحمل من الجهدـ التي تبذل بشـكل مستمر يتـجاوز مرحلة التخلف في أعباء قد لا يـكفيـها جـهـودـ مـمـائـلةـ لـلـخـلاـصـ منـ وـطـأـتهاـ . أيـ انـ الـبـحـرـيـنـ تـدوـرـ فـلـكـ الرـأـسـالـيـةـ وـلـاـ تـسـتـطـعـ انـ تـسـجـ بمـثـلـ هـذـهـ التـنـمـيـةـ الاـ تـخـلـفـ اـكـبـرـ وـأـوـسـعـ .

ان مصادر الرأسالية الأمريكية والبريطانية التي تسيطر على أسواق البحرين الداخلية وتستنزف معظم خيراته ، تحاول بجميع الوسائل اعاقة تطوير الكوادر المؤهلة فيها عملياً والقضاء على الامية بين السكان . وما تحويل الطاقات المادية نحو الصراعات القومية الخارجية ( مشكلة البحرين

(١٣) التعليم في البحرين . دليل البحرين التجاري . العدد السابع .  
حكومة البحرين . ١٩٦٧ . ص ٤٣ - ٥١ .

وايران ) كموقت مفروض على البحرين الا لتحقيق تملك الغاية كواحدة من الاهداف التي تمنع تطور اقطار الخليج العربي .

ومن جهة اخرى تعمل الاستثمارات الاجنبية بكافة الطرق على تقليل الاعتماد الفعلى على الكادر البحرياني في حين انها بالمقابل تغيري هذا الكادر الفني بمحظ المغريات من دون تشغيله في أية أعمال تؤدي الى تطور كفاءته . وخير دليل على هذا الاتجاه مسألة توظيف الخريجين في شركات النفط العاملة في منطقة الخليج حيث خصصت مبالغ ضخمة لتشغيل افراد لا يقومون بأية مهمة ولمجرد قتل كفالتهم وامتصاص أية امكانية للمساهمة في تطوير البحرين والخليج . ومن جهة اخرى درى هذه الحقيقة تؤكد تلازم التطور الاقتصادي مع تطور الكوادر الفنية المطلوبة باعتبارها ظواهر متكاملة .

وبإمكاننا أن نضع ذلك بالعبارة التالية : انه لمن العبث وعدم الارتكاب أن تتوقع أو نأمل أن تؤدي العلاقات بين انكلترا وأمريكا وامارة البحرين إلى تطور الامارة لأن التجارة والاستثمارات والمساعدة الحكومية لن تجدي أي شيء وما هي في الواقع الا الطرق التي تستنزف بواسطتها الدول الاميرالية خيرات منطقة الخليج وبضمنها دولة البحرين وغيرها وابقائهما في وضعها الراهن<sup>(١٤)</sup> ويترجح عن هذا تحطم الانظمة الاجتماعية والروح القومية العربية الوثابة السائدة وتحويلها إلى أذناب مرتبطة بها . فالحل الوحيد اذا هو خروجها من هذا الفلك أو الفخ وان تبدأ باستغلال طاقاتها لصالحها الخاص . وبذلك تستطيع أن تحرك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق وضع خطة التنمية الصحيحة لأن الهدف الرئيسي في المساعدات والاستثمارات الغربية والامريكية هو المحافظة على الوضع

(١٤) مجلة الصياد بيروت - العدد ١٣٦٩ في ١٠-٧-١٩٧٠ . ص ٣٤-٣٦ .

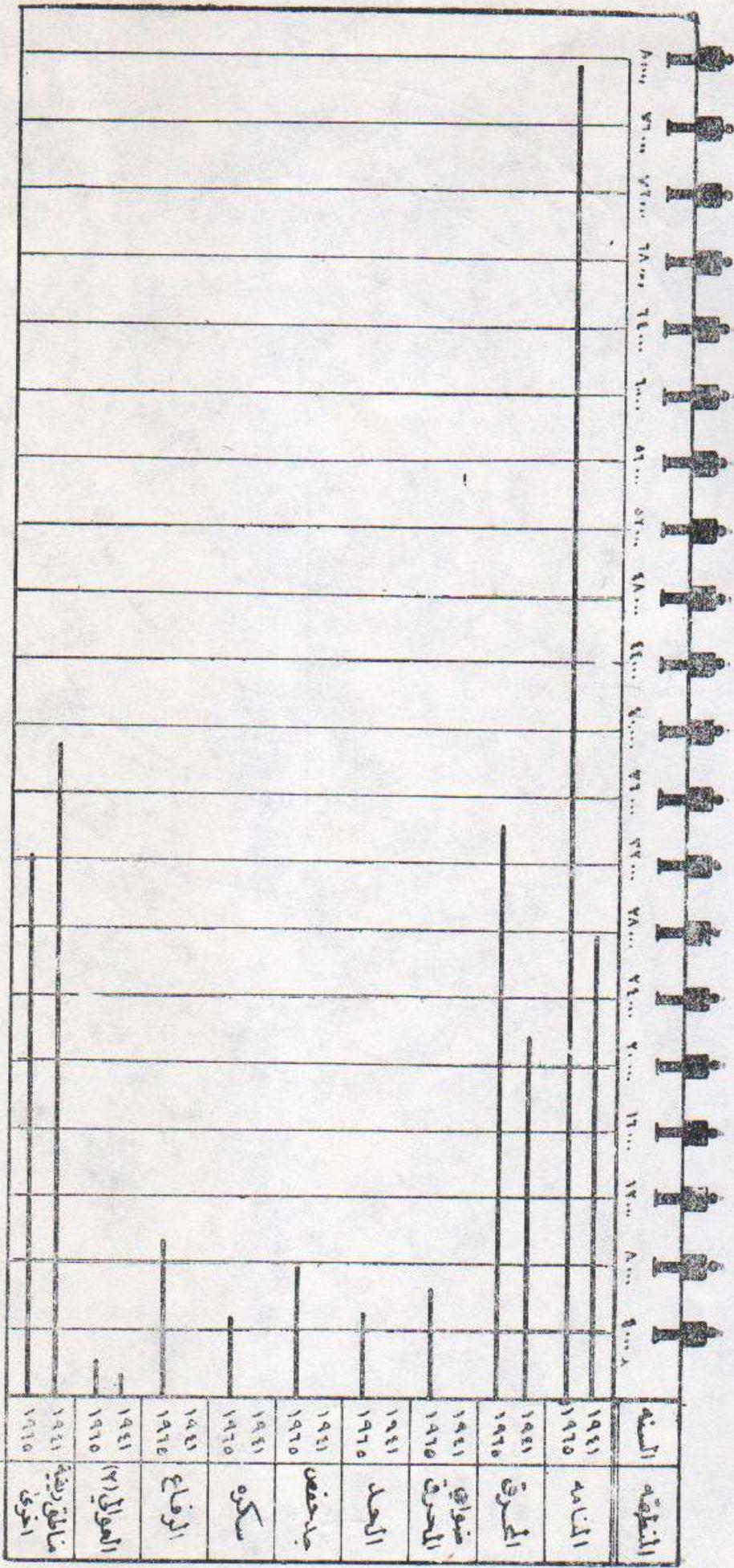
الاقتصادي في الامارة ومنطقة الخليج ومستواه الراهن الذي يحمد الوضع المتردي والسيء في الامارة بينما يدعم التحسن المستمر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن أن نعبر عن الوضع الموجود في البحرين والخليج بصورة عامة بالقول ( كلما زادت المساعدات والاستثمارات الاجنبية قل النمو والتطور ) .

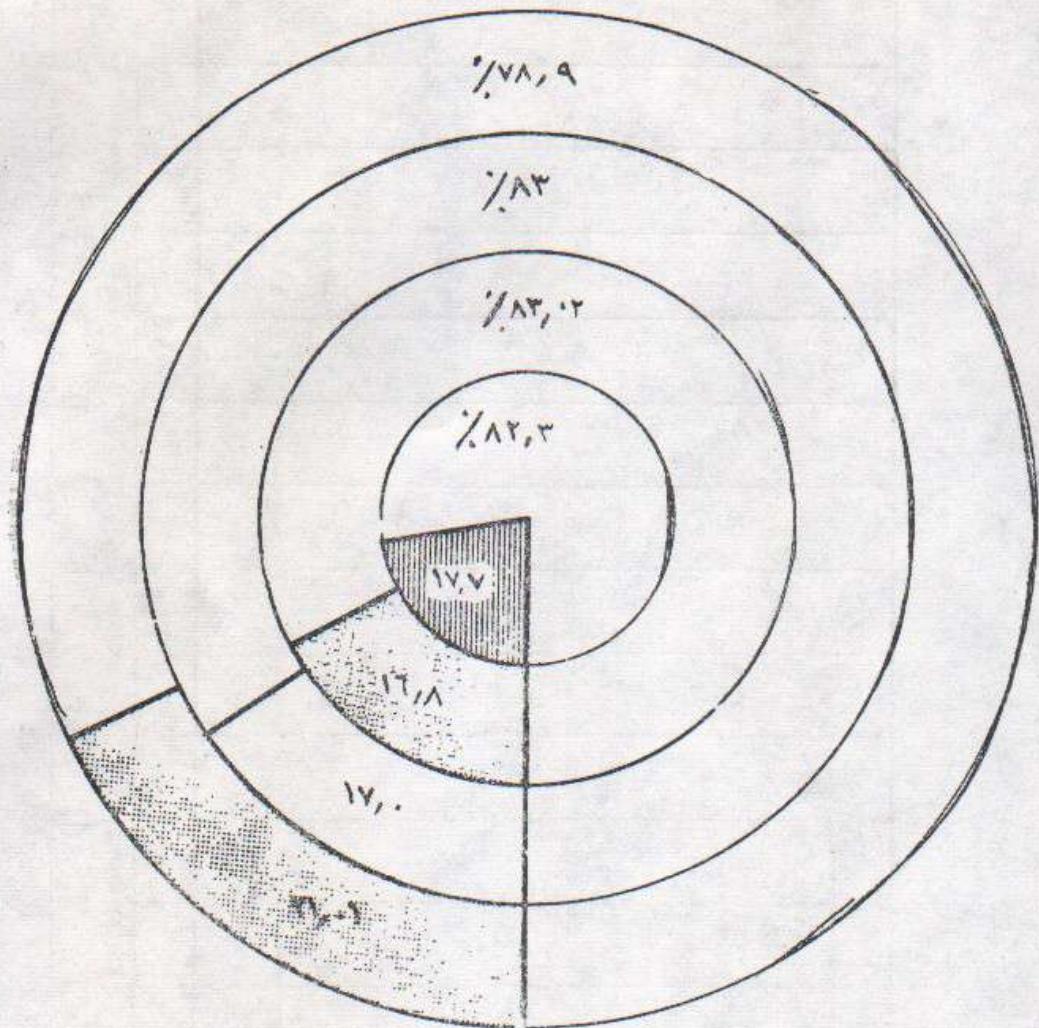
وعلى الطرف الثاني نجد ان ارتفاعا مناسبا في الطاقة الانتاجية لم يحدث لا بل ان الطاقة المتوفرة لم تستغل استغلالا كاملا . فنجد اذا ان الزيادة الكبيرة في معدل عدد السكان لا يرافقها نمو مناسب في معدل التطور الاقتصادي . وعلى أية حال لا يمكن الاعتماد على الارقام المتوفرة بشكل دقيق وكامل ولكن حتى الدراسات المتفائلة لاقتصاد البحرين الصادرة عن المسؤولين في الدولة تشير الى ان نسبة النمو لدخل الفرد منخفضة جدا . يضاف الى ذلك ان الارقام الوسطية التي يقدمها لنا الاحصاء ليس لها مدلول واقعي كبير في البحرين لأن الاكثريه الكبيرة من السكان قد تخسر بالرغم من زيادة الدخل الوسطي . كما وتدل بعض البيانات التي تم وضعها للناتج المحلي الاجماعي للفترة التي سبقت سنة ١٩٦٥ أن ثمة زيادة نسبية مطلقة كبيرة طرأة على نمو الدخل القومي في الفترة ما بين ١٩٦٥-١٩٥٩ بلغت ٢٧ مليون دينارا بحريني ، أي ان الزيادة النسبية تتجاوز النصف بقليل . وكان النمو السنوي في الدخل القومي خلال الفترة ذاتها حوالي ٦٪٩ تقابلها زيادة في العمالة والاستخدام بنسبة تقل عن ٢٪ كل سنة وزيادة في عدد السكان ٣٪٢ كل سنة . علما بأن هذه النسبة في الزيادة لليد العاملة لا تمثل اليد العاملة المحلية فقط وإنما تمثل محمل الزيادة في اليد العاملة بأجمعها بغض النظر عن مصدرها . أي بعبارة ثانية ان اليد العاملة المهاجرة الاجنبية الى البحرين تكون العصب الرئيسي في اليد

## العاملة الموجودة في البحرين \*

وهذا مما يدل على أن هناك اختلافاً في التوازن وفي المؤشرات الاقتصادية المهمة وأهمية عناصر النشاط الاقتصادي وكيفية وصول بعضها إلى درجة عالية من الكفاية في حين أن البعض الآخر تتضاءل أهميته في التنمية الاقتصادية . ولابد من التأكيد هنا بأ مقدار النمو الحالي للسكان في دولة البحرين لا يتتناسب مع حركة الانتاج المحلية بما يضمن الارتفاع بالمستوى المعاشي . ويمكننا أن نستنتج أيضاً أن تخلف منطقة الخليج ودولة البحرين المصطنعم قد جمد وختم إلى الأبد بينما وضعت كل من إنكلترا وأمريكا في حالة تسمح لها وبواسطة ثروات الخليج ودولة بأن تبني نفسها باستمرار وذلك بتطبيق سياستها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة بأجمعها \*

شكل (١) إجمالي سكان الأحياء حسب المساحات المبنية





شكل (٢) يوضح نسبة غير البحرينيين والمغتربين من المجموع العام للسكان للتعدادات الأربع  
 (الاجزاء المطلة تمثل نسبة غير البحرينيين)

جدول رقم (٢)

التوزيع العمري للسكان عام ١٩٥٩

المجموع الكلي		في سن		نيلاني		غير بحريني		المجموع	
		السن		ذكور		إناث		المجموع	
أقل من سنة		٢٣٥١	٢٣٩٣	٢٧٤٤	٢٧٤٤	٢٠٧	٣٩٣	٥١٣٧	
١	أقل من ٥	٨٧٦٦	٨٧٦٦	٧٧٤٥	٧٧٤٥	٩٠٧٩	١٣٥٣	١٩١٩٨	
٥	أقل من ١٠	٩٣٩٨	٩٣٩٨	٨٤٥٦	٨٤٥٦	٩٠٥٨	٦٧٨	١٣٧٣٥	
١٠	أقل من ١٥	٦٧١٨	٦٧١٨	٥٩٨٠	٥٩٨٠	٤٩٨	٣٤٦	١٣٥٦٢	
١٥	أقل من ٢٠	٤٥٦٧	٤٥٦٧	٤٤١٨	٤٤١٨	٤٣٤٥	٤٣٢	١٠٣٣٠	
٢٠	أقل من ٣٠	٩٢٣	٩٢٣	٨٨٨٥	٨٨٨٥	٧٨٤٦	٧٣٦	٢٦١٩١	
٣٠	أقل من ٤٠	٩٦٦٠	٩٦٦٠	٨٣٤٥	٨٣٤٥	٦٠٨٢	٦٠٢	٢١٦٣	
٤٠	أقل من ٥٠	٧٥٠٩	٧٥٠٩	٦٥٣٨	٦٥٣٨	٤٩٢١	٣١٤	٣٢١٧	
٥٠	أقل من ٦٠	٧٨٧٩	٧٨٧٩	٦٠٧٩	٦٠٧٩	٣٢١٢	٣٢١٢	٢٢١٠	
٦٠	أقل من ٧٠	٥٤٧٠	٥٤٧٠	٤٥٨١	٤٥٨١	١٠٠٥١	٢٢١٠	١٣٨٦٨	
٧٠	أقل من ٨٠	٣٨٤	٣٨٤	٢٩٣٧	٢٩٣٧	١١٦٩	١١٦٩	٢٠٥١	
٨٠	أقل من ٩٠	-	-	-	-	٣٢١٢	٣٢١٢	٧٥٠١	

٦٥	أقل من ٥	٣٦١٩	٣٦١١	٣٥٢٤	٣٦٣٠	٣٦٣٠	٣٥٢٤	٧٨٥
٧٥	فأكتر	٣٩٧	٤٤٦	٤٤٦	٨٤٣	٥٨	١٠٢	٩٤٥
١٤٣١٣٥	المجموع	٦٦٩٣	١٣٧٠٩	١١١٨٧٣٦	٥٨٨٣١	١٣٧٠٩	٢٤٤٠١	١٤٣١٣٥

ملاحظة : (١) ان تفوق نسبة الذكور من غير البحرينيين في حقول فسات العمر (٣٠—٥٠) يعود الى ان عدد الاجانب متغير وغير مستقر .  
 (٢) يبلغ عدد الارانين من غير البحرينيين ٣٤٠ نسمة منهم ٣١٨٨ نسمة من الذكور . أي بنسبة تقدر بحوالي ٦١٪ من مجموع الاجانب الكلية .

جدول رقم (٣)

التوزيع العمري للسكان عام ١٩٦٥

فستان السن	بعمر بياني	غير بعمر بياني	المجموع الكلي
	ذكور	إناث	المجموع
أقل من سنة	٤١٨	٧٩٢	٤٨٠٠
١ أقل من ٥	٣٧٥	٢٠٢٢	٤٠٠٧
١٠٧٥٠	١١٠٦	١٧٣	٣٦٥٦
٢١٧٩٦	١١٠٦	١٠٧٥٠	٢٥٤٥٢
١٣٧٣	١٣٧٣	٣٧٤٧	٢٩١٣٩
١٣٦٩	١٩٠٨	٢٥٣٨٣	٢٤٢٨٦
١٣٦٥	١٣٦٥	٢١٤٥٨	٢٨٢٨
١١٤٣	١٠٣١٥	١٠٣١٥	٢٤٢٨١
١٦٣٥	١٦٣٥	٢١٤٥٨	١١٩٣
١١٤٣	١١٤٣	١٠٣١٥	١٦٥٧٩
١٦	١٦	١٠٣١٥	٣٧٣٢
١٦	٦٦٥	٦٦٥	٧٨٥
٣١	٦١٩٢	٦١٩٢	٣٢٨٣٩
٣١	٩٩٧٩	٩٩٧٩	١١٨٩٦
٣١	١٠٩٦	١٠٩٦	٢٥٣٧
٤	٣٠٩٤٣	٣٠٩٤٣	٣٢٨٣٩
٤	٥٢٨٧	٥٢٨٧	٦٨٤٣
٤	٦٦٣٢	٦٦٣٢	٣٣١٧١
٤	٨٣٩٧	٨٣٩٧	١٣٦٩٢
٤	١٠٤٣٠	١٠٤٣٠	٣٠٦٢
٤	٤٧٣٦	٤٧٣٦	٧٣٦

الجمعة	٧٥	فأكسر	٧٥	٦١	أقل من ٧٥	٣١٥٨	٣٢٣١	٥٨٧٩	٨٩٤	٣٠٩	١٣٠٣	٧٠٨٢
	٧٧	٥٩٢	١٠٦٩	٧٥	٧٥	١٩٣٤	١٧٤٢	٣٦٧٦	٣٢٧	٣٦٣	٤٩٠	١٦٦
	٧١	٦٣	١٣٨	٦٣	٦٣	٢٢٧	٢٢٧	٣٦٧٦	٣٦٧٦	٣٦٣	٤٩٠	١٦٦
	٧٣	٣٨٣٨٩	١١٣٧٣	٢٧٠١٦	٢٧٠١٦	٢٧٠١٦	٢٧٠١٦	٣٦٧٦	٣٦٧٦	٣٦٣	٤٩٠	١٦٦
	٧٨	٣٨٣٢٠٣	١٨٣٢٠٣	١٨٣٢٠٣	١٨٣٢٠٣	١٨٣٢٠٣	١٨٣٢٠٣	٣٦٧٦	٣٦٧٦	٣٦٣	٤٩٠	١٦٦

ملاحظة بـ (١) مما ينسر تفرق عدد الذكور من غير البحرينيين على الإناث وخاصة في حقول فئات العمر (١٦-١٤) هو أن عدد الإجانب متغير وغير مستقر .

متغیر و عدیل مسندی

(3)

- १८ -

جدول رقم (٥)

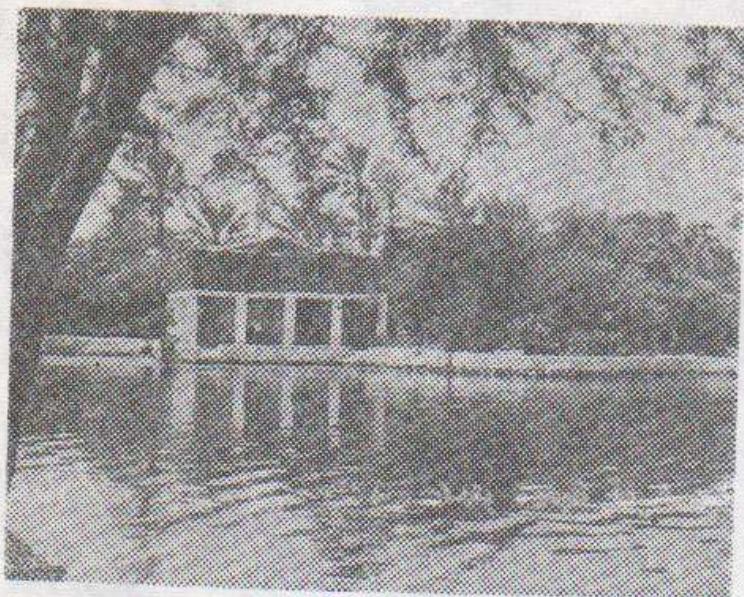
السكان العاملون بالمعنى الاقتصادي تبعاً للصناعة والجنسية للذكور والإناث

١٩٦٥ - ١٩٥٩

القطاعات	١٩٥٩	١٩٦٥	الجموع
	غير بحريني	بحريني	المجموع
- الزراعة وصيد الأسماك	٣٩١٨	٥٤٦	٤٦٥٤
- الصناعة التحويلية	٢٠٧	٣٥٦	١٠٩٢
البناء	٣٦٤	٢٢٤	١٣٧
النفط	٣٧٣٩	٣٦٢	٨٨٧٦
التعدين وقطع الاحجار	٨٩١١	٥١٦٤	١٧٧٦
تجارة الجملة	٣١٦	١٢٤	٥٣
تجارة التجزئة	٢٠١	٢٠٦١	٣٨٨٩
١٤٦٦	٦٣٨	٨٣٨	٢٠٣١
٥٩٢٠	٣٢٦٢	١٢١	٥٩٢٠

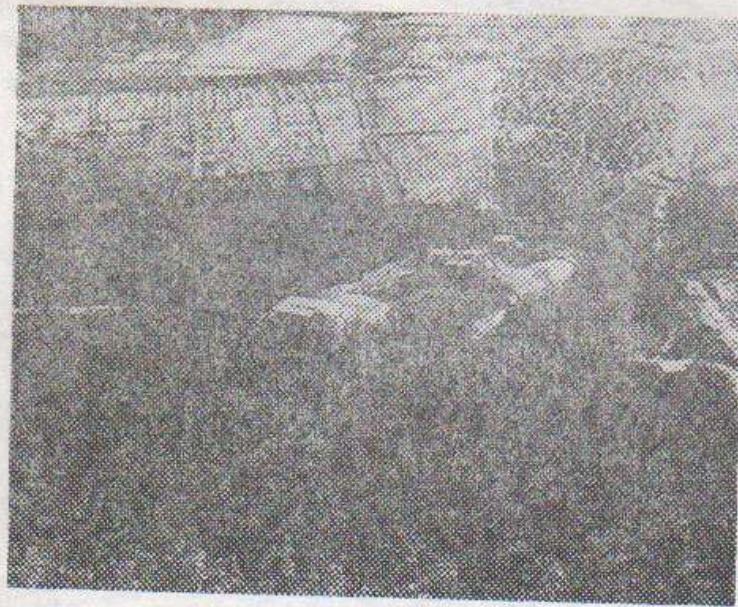
الاعمال المصرفية	١٣٠	٢٧٣	٣٥٤
المواسلات والاتصالات	١١٩	٢٩٢٨	٥٤٩٤
أعمال حكومية	٤١٢٨	٦٤٩٢	١٠٣٩٤
قطاعات أخرى	٨٠٣١	١٣٦٤٥	٩١٤٦
لا عمل لهم	٣٧١	٥٧١٤	٥٠٢٠
المجموع	٣٠٩١٠	٤٧٩٥٥	٣١٣٢١
	١٦٠٤٥	٣٢٠٤٣	٥٣٣٧٤

ملاحظة : لقد كان عدد الإناث العاملات البحرية لعام ١٩٥٩ (١٠٣٥) وغير البحرية (١٥) وكان عددهن من البحرية لعام ١٩٦٥ (١٠٨٥) وغير البحرية (١٠٢٨) .



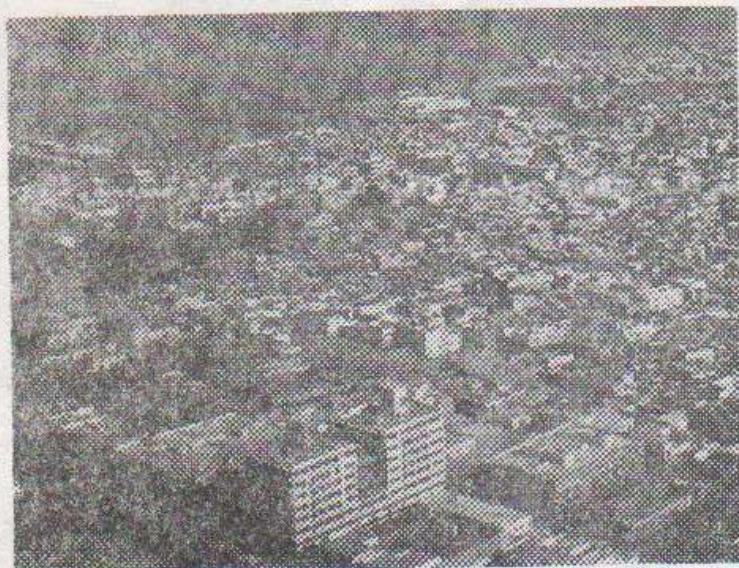
على الرغم من ان الظروف الطبيعية وخاصة التربة والمياه الطبيعية لا تتماشى وزيادة السكان من ناحية والتوسيع او ادخال طرق جديدة او تطوير الزراعة الا ان العيون الطبيعية تعد مياها مصدرها رئيسيا للاغراض المنزلية والرى . وتعتبر عين قصاري التي تظهر صورتها في اعلاه من اكبر العيون الطبيعية في البحرين الواقعة الى جنوب مدينة المنامة .

ان البحرين تنفرد بصورة خاصة في الخليج العربي لتكون مصدرا هاما لانتاج مختلف انواع الفواكه والخضر ومركزا ممتازا لقيام الصناعات، الا ان هناك حاجة ماسة في الوقت الحاضر لايجاد مصادر جديدة للمياه للاغراض الانفة الذكر .



يرتبط التوسع الزراعي في البحرين بتوفير مصادر المياه من ناحية واستصلاح الأرض وتخلصها من الأملاح من ناحية أخرى . فزيادة تناقص كمية المياه المتوفرة من العيون الطبيعية والآبار للري أو زيادة نسبة ملوحتها نتيجة الضغط في طرق استعمالها استجابة لتطور طرق استغلال الأراضي واسع مناطق التربة الملحية لعدم توفر قنوات البزل حدد المناطق الزراعية .

وتبين هذه الحقائق بوضوح في الصورة أعلاه . اذ تكثر بساتين التخل والفاكهه الى الشمال الغربي من عين عذارى - التي تتوسط الصورة - حيث تمثل الارض المرتفعة نسبياً المميزة بوجودة تصريف تربتها وقلة الأملاح فيها وتتوفر المياه لها في حين ادى تراكم الأملاح في المناطق الواقعة الى الجنوب الشرقي من منطقة العين نتيجة لانخفاض مستواها وانبعاثها بسباب البحر في اوقات المد والى كثرة املاح التربة وتردى الزراعة فيها حتى اصبحت وكأنها مساحات ملحية تحيط بها المزارع من جانب او اخر .



منظر عام لمدينة المنامة العاصمة وتفهير في مقدمة الصورة بعض  
الابنية الحديثة العالية مما يدل على توسيع المدينة توسيعاً رئيسياً لأن التوسيع  
الافقى لها كان اما على حساب الاراضي الزراعية والبساتين والذى ادى  
إلى قطع الكثير من اشجار الفاكهة واما على حساب المساحة المائية فى المناطق  
ذات الاعماق المقليلة كما يظهر فى أعلى الصورة . كما يبدو ايضاً الطريق  
الرئيسي المتند فى الجانب الايسر من الصورة والممتدة من الجنوب حتى  
الجسر الذى يربط بين جزيرتي البحرين والمحرق فى الشمال .

## المصادر العربية :

- ١ - البراوى - الدكتور راشد . « حرب البترول فى الشرق الاوسط ». القاهرة ١٩٥٥
- ٢ - الخشاب ب - الدكتور احمد « دراسات ديمografية فى سكان العالم العربى » القاهرة ١٩٥٩ .
- ٣ - الشلش - الدكتور على حسين . « دراسة تحليلية لتركيب السكان الديموغرافى فى المملكة الاردنية » . البصرة ١٩٦٨ .
- ٤ - الصرعاوى - عبدالعزيز عبدالله . « دراسات فى الشؤون الاجتماعية والعمالية » الكويت ١٩٦٥ .
- ٥ - الفيل - الدكتور محمد رشيد الفيل . « سكان الكويت » بيروت ١٩٦٩ .
- ٦ - الباقي - الدكتور عبدالله . المجتمع العربي ومقاييس السكان » معهد الدراسات العربية العالمية ١٩٦٣ .
- ٧ - صادق - الدكتوره دولت احمد«الدكتور محمد عبد الرحمن الشرتوبي . « الاسس الديموغرافية للسكان » . القاهرة ١٩٦٩ .
- ٨ - عبدالحكيم - الدكتور محمد صبحي . الدكتور محمد السيد غالب . « السكان ديموغرافيا وجغرافيا » القاهرة ١٩٦٧ .
- ٩ - فهمي فوزى رياض . « اهمية الشرق الاوسط العربي . الاقتصادية في السياسة الدولية .
- ١١ - هو سر ، فليب . « السكان والسياسات الدولية » . ترجمة الدكتور خليل حسن خليل .
- ١٢ - دائرة المالية والاقتصاد الوطني-حكومة البحرين . المجموعة الاحصائية السنوية مكتب الاحصاء يوليو سنة ١٩٧٠ .
- ١٣ - التعداد الرابع لسكان البحرين . مقارنة ودراسة تحليلية موجزة . مكتب الاحصاء حكومة البحرين - دائرة المالية - ١٩٦٩ .
- ١٤ - دليل البحرين التجارى . العدد السابع - حكومة البحرين - ١٩٧٠ .
- ١٥ - مجلة الصياد - بيروت - العدد ١٣٦٩ في ١٠-٧-١٩٧٠ .

المصادر الأجنبية

- ABBAS FAROUGHY, " THE BAHRAIN ISLAND: (1750-1951) " NEW YORK 1951.
- BAHRAIN: YESTERDAY AND TODAY. Bahratn TRADE DIRECTORY, 7th ed. BAHRAIN. GOVERNMENT 1967. pp. II-36.
- BAHRAIN'S UNCERTAIN FUTURE, THE TIMES, LONDON. P. XII, MARCH, 3, 1969.
- BELGRAVE, J.M.D. WELCOME TO BAHRAIN. A COMPLETE ILLUSTRATION. LONDON. LOZAC 1954.
- DESMON, TIGH E. BAHRAIN'S NEW TOWN. ARAB WORLD, NO. 16, PP. 3/5 WINTER, 1967.
- ASHFORD, NICHOLAS, BAHRAIN INDUSTRIALISATION NEEDED TO COMPAT UNEMPLOYMENT. FINANCIAL TIMES. P. 20, NOVEMBER 5, 1968.
- BELING, W. A. RECENT DEVELOPMENT IN LABOUR RELATIONS IN BAHRAIN. MIDDLE EAST JOURNAL 13 : 156 - 169 SEPTEMBER, 1959.
- LITTLEFIELD N. (THESIS MA.) 1964. AMERICAN UNIVERSITY OF BIERUT. BIERUT. "BAHRAIN AS A PERSIAN GULF STATE, WITH REFERENCES TO THE RILATIONS WITH GREAT BRITAIN AND THE PROVINCE AL-HASA. PP. 45 - 100.
- QUBAIN, FAHD I. "SOCIAL CLASSES AND TENSIONS IN BAHRAIN,, MIDDLE EAST JORNL VOL. IX SUMMER 1955. PP. 269-280.